

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
"ديوان المظالم"

التقرير نصف السنوي
يناير/ كانون الثاني - يونيو/ حزيران 2011

تم تقديمه إلى إتحاد المانحين
سبتمبر/ أيلول 2011

مقدمة:

يسر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أن تقدم تقريرها السنوي نصف السنوي الذي يغطي أنشطتها خلال الفترة الواقعة ما بين 2011/1/1 ولغاية 2011/6/30، والذي يتوافق مع فترة تمديد الفترة التي نحت للهيئة من قبل إتحاد المانحين، من أجل التركيز على إعادة النظر في الخطة الإستراتيجية الثلاثية (2011 - 2013)، ووضع إطار النتائج لمساعدة الهيئة لقياس أثر برامجها وأنشطتها في مجال حقوق الإنسان. وخلال الفترة الواقعة ما بين شباط/ فبراير ولغاية نيسان/ أبريل 2011، خضعت الهيئة أيضاً لعملية تقييم القدرات التي أجرتها مع منتدى آسيا والمحيط الهادئ (APF) ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في محاولة لاستعراض قدرات الهيئة كمؤسسة وطنية، ووضع إستراتيجيات وخطط عمل محددة لتنمية قدرات المؤسسات الوطنية الواقعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتم دمج العديد من التوصيات التي قدمها تقرير تقييم القدرات في الخطة الإستراتيجية المنقحة (المعاد النظر بها).

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، تركزت أنشطة الهيئة على وظائفها الأساسية كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، بشكل أساسي مراقبة وتوثيق وضع حقوق الإنسان في فلسطين، وتلقي ومتابعة شكاوى المواطنين بشأن انتهاكات محددة لحقوق الإنسان، ومراقبة ومراكز الاحتجاز والتوقيف وإصدار التقرير السنوي السادس عشر عن وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية خلال عام 2010. ونفذت أيضاً وظيفتها الرئيسية في زيادة الوعي في مجال حقوق الإنسان.

أصدرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تقريرها السنوي السادس عشر وقدمت نسخة منه إلى رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، وعقدت المؤتمر الصحفي السنوي لإطلاقه. وتمت تغطية التقرير على نطاق واسع في وسائل الإعلام على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتتابع الهيئة التوصيات الواردة في التقرير مع الجهات ذات العلاقة من خلال عقد ورش العمل ومجموعات التركيز في مكاتبها المنطقية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تم إعادة النظر (مراجعة) الخطة الإستراتيجية وإطار النتائج من خلال نهج تشاركي مع المستوى الإداري الأول من موظفي الهيئة بتوجيه من المديرية التنفيذية، وبمساعدة اثنين من الاستشاريين بتكليف من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (نراد) لتدريب الهيئة خلال هذه العملية، وتقديم التوجيه نحو تطوير الخطة الإستراتيجية وفقاً لرؤية الهيئة ورسالتها وأهدافها وغاياتها، وساعدت الهيئة على تحديد الأولويات ووضع خطة

عملها (تموز/يوليو 2011 - كانون أول/ديسمبر 2012). وعمل الاستشاريون بتعاون وثيق مع كبار موظفي الهيئة، ونفذوا زيارات ميدانية، اثنتين، بينما تم تنفيذ ما تبقى من الاتصالات عن طريق (فيديو كونفرنس وسكايب). وأثبتت إعادة النظر في الخطة الإستراتيجية ووضع إطار النتائج بأنها ناجحة للهيئة وموظفيها بالكامل، وسيتم التقييم المستقبلي من أن تكون أكثر دقة، وفي صميم الموضوع وتحقيق النتائج.

سوف يسلط الجزء الأول من هذا التقرير الضوء على أحدث أنماط انتهاكات حقوق الإنسان التي تم رصدها من قبل الهيئة، تليها التدخلات والأنشطة التي نفذت خلال الأشهر الستة الأولى من هذا العام لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في فلسطين.

I. أنماط رئيسية لانتهاكات حقوق الإنسان سجلتها الهيئة خلال النصف الأول من العام 2011

من خلال رصد ومراقبة الهيئة لانتهاكات حقوق الإنسان والحريات العامة في الأراضي الفلسطينية، لوحظ أن العديد من أنماط الانتهاكات المسجلة في السنوات السابقة لا تزال مستمرة.

واصلت إسرائيل انتهاك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وعدم احترام مسؤولياتها كقوة احتلال، وفقاً لاتفاقيات جنيف لعام 1949. ولم يطرأ أي تغيير على سياساتها الممنهجة ضد حقوق الشعب الفلسطيني:- (1) جدار الضم واستمرار بنائه قد أثر على أكثر من 230.000 مقدسي الذين تم فصلهم عن بقية الضفة الغربية، (2) الحصار المفروض على قطاع غزة لا يزال مفروضاً وما ينتج عنه من حرمان سكانه من الإمدادات الإنسانية الأساسية ومواد البناء لإعادة بناء البنية التحتية التي دُمّرت خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أواخر عام 2008/2009، (3) هدم المنازل في القدس الشرقية وتهويد مدينة القدس، (4) مصادرة الأراضي والبناء الاستيطاني في الضفة الغربية، (5) والاستيلاء على مصادر المياه والآبار التي أثرت سلباً على الزراعة وسبل عيش الفلسطينيين. وقد سجلت الهيئة أيضاً عدة هجمات على الصحفيين الأجانب والفلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية، وخصوصاً هؤلاء الذين يغطون الاحتجاجات السلمية ضد جدار الفصل. وبلغت الاعتداءات الإسرائيلية ضد الصحفيين الفلسطينيين 75 انتهاكاً لحقوق الصحفيين وفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة.

ويمكن تلخيص الانتهاكات الرئيسية المسجلة من قبل الهيئة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال النصف الأول من العام الحالي على النحو التالي:-

1. الحق في الحياة والسلامة الجسدية

- حالات الوفاة: سجلت الهيئة (76) حالة وفاة خلال النصف الأول من عام 2011، (44) منها في قطاع غزة و (32) في الضفة الغربية. كانت بسبب الخلافات العائلية والأعمال الإجرامية، وحوادث الأنفاق بين قطاع غزة ومصر، وإساءة استخدام الأسلحة النارية، والوفيات في مراكز الاعتقال، وفي ظروف غامضة.
- عقوبة الإعدام: - أصدرت المحاكم في قطاع غزة خمسة أحكام إعدام خلال النصف الأول من عام 2011 (3 أحكام من قبل المحاكم العسكرية و 2 من قبل المحاكم المدنية)، ونفذ حكم الإعدام بحق مواطن في نفس اليوم لإدانته في 4 أيار / مايو 2011.
- تلقت الهيئة (120) شكوى من مواطنين يدعون أنهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة (79 شكوى في الضفة الغربية و 41 في قطاع غزة). وقد وجهت الشكاوى إلى جهاز الأمن الوقائي (28 شكوى)، المخبرات العامة (23 شكوى)، والشرطة في الضفة الغربية (27 شكوى). وفي قطاع غزة، كانت قد وجهت ضد جهاز الأمن الداخلي (20 شكوى) والشرطة (21 شكوى).

2. الحريات العامة

سجلت الهيئة (130) شكوى من انتهاكات للحريات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير. وشملت انتهاكات حرية الصحافة، والحق في التجمع السلمي وحرية الرأي والتعبير، وحرية التنقل، والحق في تشكيل الجمعيات. وتم تسجيل أكبر عدد من الشكاوى عن انتهاكات للحق في التجمع السلمي، وسجلت الجاني الرئيسي الشرطة المدنية، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، خلافاً لسنوات سابقة حيث كان جهاز الأمن الوقائي وأجهزة الأمن الداخلي الذين كانوا الجناة الرئيسيون. من أصل (72) الشكاوى التي تلقتها الهيئة بشأن انتهاك الحق في التجمع السلمي، (28) شكوى كانت ضد الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، في حين سجلت (44) شكوى ضد الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، وخصوصاً بعد مبادرة "15 آذار" الشبابية الفلسطينية لإنهاء الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وأو دعماً للربيع العربي".

3. الحق في إجراءات قانونية سليمة

سجلت الهيئة (724) انتهاكاً للحق في الإجراءات القانونية السليمة في الضفة الغربية، والتي ركزت أساساً على عدم وجود مذكرات توقيف أثناء الاعتقال، وعدم السماح للمواطنين بالتمثيل أمام النيابة العامة، وعدم

السماح بالزيارات العائلية والمحامي للمعتقلين، وكذلك الاعتقال والاحتجاز على أساس الانتماء السياسي. وثمة تطور رئيسي جديد في الضفة الغربية خلال منتصف شهر كانون الثاني/يناير 2011 القرار الذي اتخذته النائب العام العسكري والمدني، وأجهزة الأمن (جهاز الاستخبارات العامة وجهاز الأمن الوقائي)، وزير الداخلية ورئيس المحكمة العليا، لوقف تقديم المدنيين أمام المحاكم العسكرية وإحالة تلك القضايا إلى القاضي الطبيعي/ النائب العام. ومع ذلك استبعد هذا القرار جميع هؤلاء المدنيين الذين أُلقي القبض عليهم قبل 15 كانون الثاني/يناير، وجميع أولئك الذين أُدينوا بالفعل من قبل محاكم عسكرية قبل صدور هذا القرار. ومع ذلك، أُعلن عن هذا القرار شفويًا فقط من جانب رئيس هيئة القضاء العسكري، ولكن لم يتم نشره رسميًا. وقد وجد هذا الاقتراح أساسيًا بناءً على الضغط الكبير الذي مارسته الهيئة ومنظمات حقوق الإنسان والجهات الدولية على السلطة الوطنية الفلسطينية. بينما تطور إيجابي، كان القرار غير مكتمل وتمييزي ولم يجلب العدالة لجميع المدنيين التي كانت قضاياهم عالقة بالفعل أمام المحاكم العسكرية و/ أو أُدينوا بالفعل من قبل تلك المحاكم.

4. حقوق الفئات المهمشة

سجلت الهيئة (53) انتهاكاً لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً للقانون الفلسطيني للمعاقين. وركزت معظم الشكاوى التي قدمت إلى الهيئة على الحقوق المختلفة للأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم والعمل والصحة والرعاية الاجتماعية. وتركيز الهيئة على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما حقهم في العيش، انبثقت من الهيئة للبدء خلال فترة التمويل الجديدة للتركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق الفئات المهمشة، وخصوصاً المعوقين، استعداداً للتحقيق الوطني المقبل من قبل الهيئة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

II. أنشطة الهيئة خلال النصف الأول من عام 2011

سيتم الإبلاغ عن الأنشطة وفقاً للمخرجات التي وضعتها الهيئة لفترة التمديد.

المخرجات

1: وضع خطة إستراتيجية موحدة وإطار النتائج والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة واتحاد المانحين

إستغرق وضع خطة إستراتيجية منقحة وإطار النتائج والميزانية وقتاً طويلاً من قبل موظفي الهيئة ومجلس المفوضين، ولكنها أثبتت أنها مهمة ناجحة ومفيدة.

قدم الاستشاريان الذين تم تكليفهما من قبل الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (نر اد) مساعدة كبيرة، حيث قاما بتنفيذ زيارتين ميدانيتين بشكل منفصل. الزيارة الميدانية الأولى والتي اجتمعت مع أصحاب المصلحة الخارجيين للحصول على وجهة نظرهم عن الهيئة وعملها. والزيارة الميدانية الثانية نفذت من قبل استشاري آخر قرب انتهاء الخطة الإستراتيجية وكانت هامة لاستعراض إطار النتائج والتفاصيل النهائية لعرض هذه الخطة. وبين هاتين الزيارتين، كانت الهيئة على اتصال منتظم مع الاستشاريين من خلال سكايب، من خلال عقد ورش عمل منتظمة من مسافة بعيدة، لاستكمال الوثيقة، والتي أثبتت أنها خيار ناجح وفعال لورش "الحياة الحقيقية". وسافر اثنان من كبار موظفي الهيئة أيضاً إلى أوسلو، النرويج، للعمل على الميزانية ومدتها ثلاث سنوات مع الخبراء الاستشاريين. ووضع كبار موظفي الهيئة خطة عمل للنصف الثاني من عام 2011 و 2012، والتي تتوافق مع الخطة الإستراتيجية التي صيغت حديثاً. وقدمت جميع الوثائق لاتحاد المانحين في بداية أيار/ مايو 2011، كما كان مقرراً.

في حين أن إطار النتائج المطورة في الخطة الإستراتيجية الجديدة يحدد مؤشرات لقياس أثر برامج الهيئة في مجال حقوق الإنسان، وسوف يبسر تقارير الهيئة المستقبلية، لا يزال إطار النتائج يحمل المزيد من التطوير، لضمان أنه يحتوي المؤشرات الكمية والنوعية، وتزويد مدراء برامج بأدوات لمراقبة وتقييم التقدم المحرز وتأثير برامجها على وضع حقوق الإنسان في فلسطين. ولدى الهيئة تحدياً رئيسياً خلال دورة التمويل القادمة (تموز/يوليو 2011 - كانون أول/ديسمبر 2013) لضمان أنه يطور العمليات الداخلية ويطور قدراتها على مراقبة وتقييم وتقديم تقارير عن أنشطتها الأساسية في أكثر توجه نحو النتائج، بدلا من النشاط الموجه الأساسي.

المخرجات

2: إصدار تقرير الهيئة السنوي حول وضع حقوق الإنسان في فلسطين وتوزيعه على نطاق واسع

أصدرت دائرة مراقبة التشريعات الوطنية والسياسات العامة التابعة للهيئة بالتعاون مع برامج مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة ومجلس المفوضين التقرير السنوي السادس عشر حول وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية.

وحضر المؤتمر الصحفي لإطلاق التقرير السنوي مجموعة واسعة من المسؤولين الفلسطينيين، والممثلين الدبلوماسيين والمنظمات غير الحكومية والجمهور، وتمت تغطية المؤتمر من قبل وسائل الإعلام على نطاق واسع على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

قدم المفوض العام للهيئة والمفوضون وكبار الموظفين نسخة من التقرير السنوي السادس عشر رسمياً إلى رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيس وزراء الحكومة في الضفة الغربية ورئيس وزراء الحكومة في قطاع غزة والمجلس التشريعي الفلسطيني. كما عقدت الهيئة عدداً من ورش العمل في مكاتبها الإقليمية لتزويد المشاركين بموجز عن النتائج والتوصيات الرئيسية للتقرير السنوي. وعقدت ثلاث ورش عمل رئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة لمتابعة توصيات التقرير: - واحدة في قطاع غزة وحضرها عدد كبير من منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام وغيرها من منظمات المجتمع المدني، في حين قاطعها مسؤولون من الحكومة في قطاع غزة. وعقدت ورشة عمل أخرى من قبل مكتب شمال الضفة الغربية في مكتب محافظ نابلس وحضرها مسؤولون حكوميون ورؤساء الأجهزة الأمنية. وخلال الورشة، طرحت العديد من الاقتراحات البناءة من جانب المشاركين، وخصوصاً بشأن متابعة الشكاوي، ووسائل التحقق والتحقيق في الانتهاكات التي تلقتها الهيئة من خلال إجراءات متابعة الشكاوي، لا سيما على الصعيد المناطقي. كما عقد مكتب جنوب الضفة الغربية ورشة عمل في مكتب محافظ الخليل وبحضور عدد كبير من قبل المسؤولين، ورؤساء الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وعائلات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وارتبطت العديد من التوصيات التي قدمت خلال ورشات العمل بالاعتقالات التعسفية وعدم تنفيذ قرارات المحاكم، وستتابع الهيئة تلك التوصيات التي تم تسليط الضوء عليها بالفعل في التقرير السنوي السادس عشر.

3: مراقبة وضع حقوق الإنسان في فلسطين بشكل منتظم من قبل الهيئة

• تلقي ومتابعة الشكاوى

واصلت برامج الضفة الغربية وقطاع غزة تلقي ومتابعة الشكاوى المقدمة من قبل المواطنين الذين أنتهكت حقوقهم من قبل المؤسسات الفلسطينية الرسمية من خلال مكاتبها الإقليمية بغية محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات.

على هذا النحو، تلقت الهيئة ما مجموعه (1.539) شكوى من المواطنين الذين أنتهكت حقوقهم: - (1.142) شكوى في الضفة الغربية و (397) في قطاع غزة خلال الأشهر الستة الأولى من السنة. وقد وجهت هذه الشكاوى ضد المؤسسات الفلسطينية الرسمية، مثل الوزارات والمؤسسات المدنية والأجهزة الأمنية. (53% من الشكاوى التي وردت في الضفة الغربية كانت ضد المؤسسات الأمنية، بينما 47% كانت ضد المؤسسات المدنية الرسمية). وقد لاحظت الهيئة انخفاضاً ملحوظاً في عدد الأشخاص الذين اعتقلوا بعد قرار المسؤولين الفلسطينيين الصادر في يناير/كانون الثاني لوقف تقديم المدنيين أمام محاكم عسكرية. والجاني الرئيسي الذي قدمت ضده شكاوى من قبل المواطنين في الضفة الغربية هو جهاز الأمن الوقائي، يليه جهاز الاستخبارات العامة. وفي قطاع غزة، كانت معظم الشكاوى الواردة ضد الأمن الداخلي والشرطة، وذلك بسبب انتهاك حق الأشخاص في الإجراءات القانونية المناسبة.

• آليات متابعة الشكاوى

واصلت الهيئة متابعة الشكاوى باستخدام طرق مختلفة مثل المتابعة الميدانية والمراسلات الرسمية. ومقر الهيئة الرئيسي يتوافق مع السلطات ذات الصلة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي تشكل نمطاً. وفي هذه الطريقة في الضفة الغربية، أرسلت الهيئة (1.141) رسالة، سواء كانت الرسائل الأصلية للتذكير، خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، وتلقت (541) ردود خطية رسمية على تلك الرسائل. وتلاحظ الهيئة أن الردود من جانب مسؤولين فلسطينيين بلغت 55% فقط من الرسائل المرسلة.

وفي قطاع غزة، أرسلت الهيئة (625) رسالة إلى المؤسسات ذات الصلة في الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة، وتلقت (29) رداً خطياً رسمياً، بالإضافة إلى بضعة ردود شفوية خلال متابعة الهيئة في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالقضية المتكررة من عدم تنفيذ قرارات المحاكم في الضفة الغربية، واستجابة للردود التي تلقتها الهيئة التي كانت زائدة عن الحاجة وغير مرضية، صاغت الهيئة رسالة قانونية لوزير الداخلية تطالب فيها باحترام القانون الأساسي الفلسطيني فيما يتعلق بتنفيذ قرارات المحاكم والنظر في أي شخص لا يطبق مثل هذا القرار ويعمل ضد القانون ويجب محاسبته، والاستجابة لأمر رئيس الوزراء في هذا الصدد والذي دعا إلى تنفيذ جميع قرارات المحاكم.

• تقارير شهرية عن انتهاكات حقوق الإنسان والحريات العامة

خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، أصدرت الهيئة ستة تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان والحريات العامة في مناطق السلطة الوطنية. وقد أصبحت هذه التقارير مرجعاً للمؤسسات الوطنية والدولية، ويتم تغطيتها على نطاق واسع من قبل وسائل الإعلام الوطنية.

• مراقبة مراكز الاحتجاز والتوقيف

أجرت الهيئة (425) زيارة للسجون ومراكز الاعتقال في الضفة الغربية، و (79) زيارة لتلك المراكز في قطاع غزة لمراقبة ظروف الاعتقال من وجهة نظر صحية وإنسانية وقانونية. ومن المهم أن نلاحظ أنه لا يزال محظوراً على الهيئة زيارة السجون ومراكز الاعتقال التي يديرها جهاز الأمن الداخلي في قطاع غزة منذ عام 2009، فضلاً عن سجن غزة المركزي منذ نهاية 2010. والسجون التي بإمكانها زيارتها ومراقبتها هي التي تديرها الشرطة في مناطق مختلفة من قطاع غزة، على أساس شهري. وفي الضفة الغربية، يحظر على الهيئة من القيام بزيارات مفاجئة للسجون ومراكز الاعتقال التي تديرها الأجهزة الأمنية المختلفة، الأمر الذي يتطلب المزيد من التدخل.

ولكن الهيئة استطاعت أن تؤثر إيجاباً على الأوضاع الصحية للسجناء من خلال تدخلها الناتج من مراقبتها للسجون ومراكز الاعتقال. وكان هناك تحسن طفيف في هذا الصدد، على الرغم من الازدحام في معظم السجون نتيجة لضعف البنية التحتية. وتأمل الهيئة أن مراكز التأهيل والإصلاح الجديدة في أريحا ستساعد على حل هذه المشكلة، وترى أنها محاولة لتحسين ظروف الاعتقال في الضفة الغربية.

المخرجات

4: رصد السياسات والتشريعات الوطنية بانتظام لضمان مواءمتها للمعايير الدولية لحقوق الإنسان

ركزت دائرة مراقبة السياسات والتشريعات الوطنية على كتابة ونشر التقرير السنوي السادس عشر، والأنشطة التي أجريت لمتابعة التوصيات الواردة في التقرير، تليها تصنيفاً لتوصيات التقرير، من أجل وضع إستراتيجية لضمان اتخاذ التوصيات المتكررة في التقرير السنوي السادس عشر وغيرها من التقارير على محمل الجد من قبل المسؤولين الحكوميين واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها. وعملت الدائرة أيضاً على تقرير خاص عن المرأة في نزاع مع القانون (مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي / الأمم المتحدة للمرأة)، وبدأت التحضير لدراسة متعلقة "بالأخطاء الطبية"، وأخرى تتعلق بالالتزامات القانونية للسلطة الوطنية الفلسطينية في مجال حقوق الإنسان بناءً على الاعتراف بها كدولة من جانب الأمم المتحدة والآثار/مسؤوليات الهيئة كمؤسسة وطنية وهيئة استشارية لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في مجال حقوق الإنسان.

وشاركت الدائرة أيضاً في العديد من اللجان الرسمية المعنية بمراجعة تشريعات وطنية محددة، والتوصيات المقترحة لضمان أن التشريعات المقترحة تمتثل للقانون الأساسي الفلسطيني، ومبادئ حقوق الإنسان الدولية. وشارك الباحثون القانونيون تحديداً مع وزارة العدل في إعداد القانون الجنائي الفلسطيني، حيث تؤخذ معظم التعديلات المقترحة للقانون على محمل الجد من قبل لجنة الصياغة ودمجها في المسودة النهائية التي وافق عليها مجلس الوزراء وتقديمها إلى الرئيس لإقراره كقانون من قبل النظام. وقد شاركت الهيئة بشكل مكثف مع غيرها من منظمات المجتمع المدني في وضع مشروع القانون الجنائي بما يتفق مع المعايير الدولية (حيث تم إلغاء عقوبة الإعدام للنساء تُعامل على قدم المساواة بموجب القانون، وإلغاء القتل على خلفية ما يسمى بشرف العائلة... الخ). الهيئة، ومع ذلك، لم تتخذ موقفاً مع أو ضد صدور القانون من قبل النظام، نظراً لتوقف عمل المجلس التشريعي الفلسطيني. كما دعمت الهيئة المبادرة الداعية إلى إلغاء أحكام محددة في القانون الجنائي الأردني للعام 1960 التي تتطوي على التمييز ضد حقوق المرأة (جرائم الشرف).

كما عملت دائرة مراقبة التشريعات الوطنية والسياسات العامة عن كثب مع وزارة الشؤون الاجتماعية في المجلس الأعلى لحقوق الطفل، والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وساهمت في عملية مراجعة القوانين ذات الصلة بقانون الطفل الفلسطيني، وقانون الإحداث، فضلاً عن المناقشات التي دارت حول إدخال تعديلات على القانون الفلسطيني للأشخاص ذوي الإعاقة ولائحته التنفيذية، والاقتراحات من أجل تطوير المجلس الأعلى للمعاقين. وشاركت الدائرة أيضاً في اللجنة القانونية التي شكلتها وزارة العدل لإقرار قانون فلسطيني للمساعدة القانونية للفلسطينيين في نزاع مع القانون.

ومن بين اللجان الرسمية الكبرى التي واصلت الهيئة تمثيلها هي: - (1) لجنة رفيعة المستوى لمتابعة تنفيذ توصيات اللجنة الفلسطينية لتقرير غولدستون؛ (2) اللجنة الفلسطينية الأوروبية لحقوق الإنسان في سياق سياسة الجوار الأوروبية الفلسطينية؛ (3) عضوية الهيئة في لجنة وطنية لحماية حقوق الطفل (2011-2013)؛ (4) عضوية الخطة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (وزارة شؤون المرأة). واستجابت الدائرة أيضاً لدعوات من قبل منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في حضور ورش العمل والاجتماعات والحلقات الدراسية والأنشطة ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتم دعوتها للمشاركة في العديد من مثل هذه الأنشطة لإلقاء محاضرات وأوراق عمل وشاركت أيضاً بشكلٍ فعال ونشط في صياغة وعضوية كل من التحالف الوطني لمراقبة الانتخابات المحلية والبلدية، ونظمت واستضافت كل اجتماعات التحالف في الهيئة.

واصلت دائرة مراقبة التشريعات الوطنية والسياسات العامة أنشطتها في مراقبة المحاكم، خاصة جلسات المحكمة المتعلقة بقضايا المرأة في حالات النزاع مع القانون (في سياق مشروع صندوق المرأة التابع للأمم المتحدة). كما واصلت الدائرة تدريب المحاميات من منظمات حقوق الإنسان النسائية الأخرى الذين يدافعون عن هؤلاء النساء في نزاع مع القانون. وبدأ المحامون المتدربون في الدائرة أيضاً العمل على إعداد كتيب عن "مراقبة المحاكم" للتأكد من الإجراءات القانونية المناسبة، تمهيداً لأنشطة الهيئة لمراقبة المحاكم التي تبت الزخم في النصف الثاني من عام 2011 فصاعداً.

واقترنت التدخلات القضائية الأخرى التابعة للدائرة وركزت فقط على متابعة القضايا المرفوعة من قبل المعلمين بالفعل أمام المحكمة العليا الفلسطينية، والقضية المرفوعة ضد رئيس الوزراء ومجلس الوزراء الفلسطيني على "تصريح أمني" 2007 بقرار من مجلس الوزراء. وفي أوائل عام 2011، أصبح واضحاً للهيئة أن المحكمة العليا الفلسطينية ستواصل تأجيل النظر في الأسس الموضوعية لتلك الحالات إلى أجلٍ غير مسمى، وستحاول تأخير قرارات نهائية بشأن هذه القضايا. وواصلت الدائرة أيضاً التدخل في إطار شبه قضائي لدى النائب العام من خلال نقل حالات انتقائية رسمياً، وحولت رسمياً حالتين من هذا القبيل خلال النصف الأول من عام 2011، واحدة تتعلق بالاعتقال التعسفي وضرب صحفي أجنبي، والثانية تتعلق بالاعتقال غير القانوني والتعذيب والمعاملة السيئة للمواطن. وكان كل من الإجابات التي وردت في الحالتين ليست مرضية، ولاحظت الهيئة أن النائب العام لم يأخذ تلك الحالات على محمل الجد، ولم يتم التعامل معهم على قدم المساواة مثل غيرها من الشكاوى من قبل الهيئة. وأثناء النقل الرسمي لمثل هذه الحالات، كنا نتوقع

أن النائب العام سيبدأ تحقيقاته الخاصة الشاملة في الحوادث و لاحظنا أن كل ما فعله هو إرساله الردود التي تلقاها من جهاز الأمن ذات الصلة بشأن هذه القضية إلى الهيئة. وهذا يستلزم أنه ربما تحتاج الهيئة إلى إعادة النظر في هذه الآلية، أو وضع إستراتيجية لضمان أن مثل هذه القضايا المحالة يتم التعامل معها بجدية من قبل النائب العام.

المخرجات

5: تعزيز الوعي والتدريب في مجال حقوق الإنسان والقانون للفئات المستهدفة في الهيئة

تم تأجيل كافة الأنشطة المتعلقة بالتدريب وبناء القدرات خلال فترة التمديد بسبب الآثار المالية المترتبة على مثل هذه الأنشطة. ومع ذلك، تم تنفيذ دورتين تدريبيتين عن مراقبة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، واحدة في قطاع غزة وواحدة في الضفة الغربية، واستهدفت المحامين الجدد الذين تم اختيارهم من قبل نقابة المحامين الفلسطينيين. وأجري التدريب في قطاع غزة للمحامين (المتدربين المحتملين مع الهيئة) في شهر يناير/كانون الثاني 2011، في حين أجري التدريب في الضفة الغربية على مرحلتين في مارس/ آذار وابريل/ نيسان 2011. وقررت الهيئة القيام بهذا التدريب خلال فترة التمديد لضمان عدم تأخير عملية اختيار المحامين المتدربين، والمتدربين الجدد تم تدريبهم ومستعدين للعمل مع الهيئة على الفور في شهر يوليو/تموز 2011. وأجري التدريب من قبل موظفي الهيئة، ويتألف من جز عين (نظري وعملي)، حيث أعطي المتدربين الفرصة للانضمام للهيئة في مراقبة السجون ومراكز الاعتقال، ومراكز الإصلاح والمحاكم، ومن ثم تقديم تقرير عن تجربتهم العملية وتسليط الضوء على القضايا والدروس المستفادة من ذلك. وأجري التدريب في الضفة الغربية بالتعاون مع نقابة المحامين الفلسطينيين. وتم التوقيع على مذكرة تفاهم بين نقابة المحامين الفلسطينيين و الهيئة لضمان أن فترة تدريب المحامين الذين تم اختيارهم مع الهيئة تعتبر كجزء من فترة تدريب لمدة سنتين لتدريب المحامين.

وفي قطاع غزة، نفذت الهيئة خمسة عشرة محاضرة سلطت الضوء على حقوق الإنسان بصفة عامة، وحقوق المعوقين، وحقوق الطفل، وسيادة القانون، وفصل السلطات، والحريات العامة وحقوق الشباب. واستهدفت المحاضرات المحامين وطلاب الجامعات وموظفي المنظمات المجتمعية والإعلاميين والناشطين في مجال حقوق الإنسان.

وفي شهر إبريل/نيسان 2011، نفذت الهيئة ورشة عمل واحدة بعنوان "حالة السجناء الفلسطينيين القابعين في السجون الإسرائيلية" والتي شارك بها (98) من أصحاب المصلحة. كما عملت الهيئة على وضع دليل للتدريب على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أعدت كل المواد التدريبية وأساليب التدريب، وتقوم حالياً بمراجعتها ليشمل عدداً كبيراً من المواثيق الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. والدليل هو حالياً على شكل مسودة، وسوف يشكل الأساس للتدريب التي ستنفذها الهيئة في المستقبل في سياق التحقيق الوطني المقبل بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كسب الرزق والتي ستطلقها الهيئة في النصف الثاني من عام 2011.

وفي الضفة الغربية، نفذت الهيئة (56) محاضرة حول مواضيع مختلفة، مثل حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنع التعذيب والمعاملة السيئة، ورفع الوعي حول دور الهيئة. واستهدفت هذه المحاضرات ملاجئ النساء، وحدات حماية الأسرة من مراكز الشرطة، ومراكز الإصلاح وإعادة التأهيل وكليات المجتمع. كما نفذت الهيئة ست ورش عمل بشأن المخاطر الصحية للمخابز، وحضرها الوزارات ذات الصلة.

المخرجات

6: دعم برامج الهيئة وأنشطتها بكفاءة من قبل دائرة الشؤون الإدارية والمالية في الهيئة

واصلت دائرة الشؤون الإدارية والمالية تقديم الدعم الإداري واللوجستي والمالي لجميع برامج ومكاتب ودوائر الهيئة. وقدمت الدائرة أيضاً الدعم لمديري البرامج في وضع ميزانياتها ومراقبة النفقات لضمان عدم وجود إطار أو أكثر من الإنفاق. ومن بين الانجازات الرئيسية لهذه الدائرة ما يلي:-

1. إعداد التقارير المالية الداخلية ودعم مدققي الحسابات الخارجيين لإكمال البيانات المالية المدققة للعام 2010. وإجراء المشتريات والمناقصات اللازمة للسلع والخدمات المطلوبة في الهيئة (المتعلقة بالمنشورات والإذاعة والتلفزيون، ترجمات، قرطاسية... إلخ) وفقاً للإجراءات الإدارية والمالية المعتمدة من قبل الهيئة. وضمنت الدائرة الاستقرار المالي للهيئة من خلال التواصل بشكل منتظم مع تجمع الممولين المانحين والجهات المانحة غير تجمع الممولين بشأن المسائل المالية، وإعطاء توجيهات وإرشادات لمديري البرامج ومديري المكاتب في الإجراءات الإدارية والمالية، وضمان الامتثال

للميزانيات المعتمدة. وشاركت المديرية الإدارية والمالية أيضاً في عملية التخطيط الاستراتيجي ووضع الميزانية ومدتها ثلاث سنوات. (وسافرت أيضاً إلى النرويج للعمل بشكل وثيق مع الاستشاريين التابعين للوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (نوراد) في وضع الميزانية لمدة ثلاث سنوات وفقاً للخطة الإستراتيجية).

2. تقديم جميع أشكال الدعم الإداري واللوجستي اللازم لأنشطة وبرامج الهيئة، وضمان تلبية احتياجات المكاتب المنطقية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتوفير كل الدعم اللوجستي المطلوب لعملية التخطيط الاستراتيجي، وتطوير خطط العمل (2011-2012)، وعملية تقييم القدرات وإطلاق التقرير السنوي، ورشات عمل تدريبية وأنشطة بناء الوعي التي أجريت خلال النصف الأول من عام 2011.

3. توزيع مطبوعات ومنشورات الهيئة وتطوير البريد الإلكتروني، وقائمة العناوين البريدية لجميع أصحاب العلاقة في الهيئة محلياً وإقليمياً ودولياً. وضمنت الدائرة توزيع تقارير الهيئة والمنشورات على نطاق واسع لجميع المؤسسات الرسمية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والجهات المانحة وجميع أصحاب العلاقة التابعين للهيئة.

4. عملت الدائرة على تطوير برنامج الموارد البشرية وربطها مع برنامج المحاسبة في الهيئة، لضمان أن يتم ربط الرواتب مع برنامج الموارد البشرية وأن لا يتم العمل بها يدوياً. وتم أيضاً تطوير برنامج المحاسبة لضمان أن يتم إعداد التقارير المالية المستقبلية وفقاً لمتطلبات جمع الممولين، وبأن يقوم التقرير على الربط التلقائي بين بنود الميزانية المعتمدة والمصروفات الفعلية. وخلال النصف الأول من عام 2011، تم وضع برنامج المحاسبة/الموارد البشرية في مكانه ويعمل بكفاءة عالية والموظفين داخل الدائرة المدربة والقادرة على استخدامه.

5. تطوير موقع الهيئة الإلكتروني والتأكد من حمايته بشكل جيد (بعد اختراقه في شهر أبريل/نيسان 2011). وقدمت الدائرة أيضاً الدعم التقني لموظفي الهيئة والتأكد من أن شبكة الانترنت ووسائل الاتصال الأخرى متاحة وتعمل بكفاءة في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية في الضفة الغربية

وقطاع غزة. وعملت الدائرة من أجل توفير سيرفر منفصل لبيانات البنك عن الشكاوى لضمان حمايتها.

6. عملت الدائرة بشكل وثيق مع وزارة الحكم المحلي في عملية تقديم العطاءات لبناء الطابق الثالث في مقر الهيئة الرئيسي، وشاركت في لجنة العطاءات وفي متابعة جميع الخدمات اللوجستية ذات الصلة المتعلقة ببناء الطابق الثالث للتدريب في الهيئة. وتمكنت إدارة الهيئة من الحصول على تردد لنفقات التصميم المعماري للطابق الثالث، وتمكنت أيضاً من زيادة مساهمة السلطة الوطنية الفلسطينية لبناء المبنى برفع المبلغ إلى 370.000 دولار أمريكي (بدلاً من 250.000 دولار أمريكي). وتم الانتهاء من المرحلة الأولى من المشروع وإعداد التصاميم. وتم تأجيل عملية المناقصة الثانية لاختيار "المقاول" من قبل وزارة الحكم المحلي في شهر يونيو/حزيران بسبب الأزمة المالية التي تعانيها السلطة الوطنية الفلسطينية بعد التوقيع على اتفاق المصالحة مع حركة حماس. وسوف تستأنف العملية عندما تتوفر الأموال للسلطة الوطنية الفلسطينية.

7. إدارة الموارد البشرية: - المتابعة، حفظ السجلات، تحديث المعلومات المتعلقة بالموظفين وساعات العمل والإجازات ... إلخ. وتابعت الدائرة أيضاً متطلبات التأمين الصحي للموظفين، وترتيبات ومتطلبات السفر. كما أبقت الدائرة الموظفين على علم بآخر التطورات، وقامت بدعوتهم للأنشطة ذات الصلة والمعنية بالعمل الاجتماعي والأنشطة المتصلة بها في الهيئة.

المخرجات

7: المحافظة على وتعزيز اتصالات الهيئة وتواصلها مع المنظمات المعنية بحقوق الإنسان على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية

واجهت الهيئة بعض العقبات خلال فترة التمديد في هذا الصدد، لا سيما على الصعيدين الدولي والإقليمي، وذلك بسبب قرارها وضع جميع المشاركين الدوليين في الانتظار والتركيز على تطوير خطتها الإستراتيجية وأنشطتها الرئيسية على المستوى الوطني. وأبقى مشاركة الموظفين في المؤتمرات وورش العمل والندوات والدورات التدريبية إلى الحد الأدنى. وكانت المشاركة الوحيدة هي من قبل المديرية التنفيذية في الاجتماع

السني للجنة التنسيق الدولية للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (ICC) الذي انعقد في جنيف خلال شهر مايو/أيار 2011. وبسبب القيود المالية، فقد تم دمج هذه المشاركة مع ورشة عمل أجازها الحوار العربي - الأوروبي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عن دور المؤسسات الوطنية في مجال الوقاية من التعذيب التي جرت في برلين - ألمانيا قبل اجتماع اللجنة التنسيقية الدولية للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان (حيث تم تغطية النفقات من قبل المنظمين). وشارك منسق التدريب والتوعية في الضفة الغربية أيضاً في الفريق العامل في ورشة عمل حول حقوق المرأة والتي أجريت من قبل الحوار العربي - الأوروبي للمؤسسات الوطنية التي عقدت في الدوحة / قطر خلال شهر مارس/آذار 2011. وبسبب إعطاء الأولوية لعملية التخطيط الاستراتيجي، لم تتمكن المديرية التنفيذية من المشاركة في التدريب لمدة أسبوع أجراه APF لكبار المديرين التنفيذيين للمؤسسات الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتم استضافته من قبل اللجنة الوطنية الاسترالية لحقوق الإنسان. ولم تتمكن الهيئة أيضاً من المشاركة في الاجتماع السنوي للمؤسسات الوطنية العربية الذي عقد في موريتانيا في شهر يونيو/حزيران 2011، والاجتماع السنوي لأمين المظالم لمنطقة البحر الأبيض المتوسط الذي عقد في مالطا في شهر مايو/أيار 2011.

ومع ذلك، واصلت الهيئة متابعتها المعتادة، والتشبيك والتواصل مع شبكاتها على المستويين الإقليمي والدولي. واستطاعت الهيئة أيضاً تسجيل إنجازات مهمة وخصوصاً في مجال الإعلام، وهو أداة مهمة للهيئة لنشر ثقافة حقوق الإنسان وضمان الاتصال مع مؤسسات شبيهة في المستقبل. والأنشطة الرئيسية التي نفذت في هذا الصدد هي -

- تغطية واسعة للمؤتمر الصحفي لتقرير الهيئة السنوي السادس عشر، والذي حضره عدد كبير من المؤسسات الفلسطينية الرسمية والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى المنظمات الدولية.
- تقارير الهيئة الشهرية كانت مغطاة بشكلٍ منتظم من قبل وسائل الإعلام المحلية، سواء إلكترونياً في الصحف، في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تم تغطية البيانات الصحفية والتصريحات الصادرة عن الهيئة من قبل وسائل الإعلام ووزعت إلى حدٍ كبير من خلال قائمة الهيئة للتوزيع.
- إنتاج برامج إذاعية حول قضية منع التعذيب، بثته الإذاعات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة (تم تغطيه نفقات البرامج من المشروع التعذيب).

• تمت استشارة الهيئة إلى حدٍ كبير من قبل وسائل الإعلام بخصوص انتهاكات محددة لحقوق الإنسان، مشيراً إلى أنه يتم النظر إليها على أنها نقطة مرجعية من قبل الإعلاميين المهنيين على قضايا تتعلق بوضع حقوق الإنسان في فلسطين.

أما بالنسبة لجهود الهيئة المتعلقة **بالعلاقات العامة والعلاقات الدولية**، أكبر الانجازات في هذا الصدد هي:

- التصدي لمكتب رئيس الوزراء، ورئيس المجلس التشريعي الفلسطيني فيما يتعلق بتقديم التقرير السنوي السادس عشر عن وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية. وتمت تغطية هذه الاجتماعات إلى حدٍ كبير من قبل وسائل الإعلام.
- المشاركة في اللجنة الفرعية للسلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان، واجتماعاتها التحضيرية، حيث قدمت الهيئة النتائج التي توصلت إليها في تقريرها السنوي السادس عشر عن وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية. وأصبحت مشاركة الهيئة في هذه اللجنة مهمة للغاية لكلا الطرفين.
- المشاركة في الاجتماع السنوي للجنة التنسيق الدولية للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (ICC)، بما في ذلك رئاسة دورة استثنائية في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وعملهم في مناطق الصراعات والاضطرابات السياسية.
- تمثيل الهيئة في الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقدها المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.
- المشاركة في الاجتماع السنوي للحوار العربي - الأوروبي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في برلين، والذي ركز على قضية التعذيب.
- إعداد الاجتماعات والاتصالات مع الوزارات والمنظمات غير الحكومية في إطار التحضير لفريق تقييم القدرات من APF/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب المفوضية الذين نفذوا عملية تقييم القدرات خلال شهر أبريل/نيسان 2011 لقياس احتياجات الهيئة وموظفيها.
- إعداد لقاءات مع أصحاب المصلحة الخارجية للهيئة، مثل الوزارات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في عملية التخطيط الاستراتيجي للهيئة. تم تعيين اجتماعات للاستشاريين الدوليين بتكليف من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (نورد) لمساعدة الهيئة في ممارسة استعراض خطتها الإستراتيجية.

- تحديث الموقع الالكتروني للهيئة مع جميع التقارير والأخبار الجديدة. وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، جددت الهيئة موقعها الالكتروني على شبكة الانترنت، لجعله أكثر ملاءمة للمستخدمين ويسهل الوصول إليه. وعقد عدد من الاجتماعات مع الشركة لمساعدة الهيئة في هذا الشأن، ويجري حالياً تحميل الوثائق الختامية على الموقع الجديد، من أجل إطلاقه في شهر أغسطس/آب 2011.
- تلقت الهيئة عدداً كبيراً من الوفود الدولية والوطنية الذين يرغبون في معرفة المزيد عن الهيئة ووضع حقوق الإنسان في فلسطين. والوفود مختلفة من حيث طبيعتهم، وتشمل تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات في جولات دراسية وبعثات دبلوماسية ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، والمقيمون للمنظمات المانحة ... الخ.

مجلس المفوضين والموظفين:

اجتمع المكتب التنفيذي لمجلس المفوضين بانتظام خلال النصف الأول من عام 2011، بمتوسط اجتماع كل شهر ونصف. وقد خصص المجلس أيضاً وقتاً وجهداً إضافياً في مراجعة والتعليق على وتطوير التقرير السنوي السادس عشر عن وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية، والمشاركة في عملية التخطيط الاستراتيجي، وعمليات تقييم القدرات. كما شارك المفوض العام والمفوضين بشكل مكثف في إطلاق التقرير السنوي السادس عشر ومتابعة حالات محددة من الانتهاكات التعسفية والاعتقالات ومزاعم التعذيب، وعدم تنفيذ الأحكام القضائية، واجتمعوا مع مسؤولين لمعالجة انتهاكات محددة من حقوق الإنسان. وشارك المفوض العام تحديداً عندما تم عرقلة المظاهرات السلمية في الضفة الغربية دعماً للثورات في تونس ومصر، وخلال مبادرة "15 آذار" الشبابية الفلسطينية لإنهاء الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس دعماً للربيع العربي".

أجرت كل من المديرية التنفيذية والمديرية الإدارية والمالية للهيئة زيارة إلى غزة عبر معبر رفح، واجتمعت كل منهما مع المفوضين والمسؤولين الحكوميين في قطاع غزة، في محاولة لحل مشاكل عالقة مع الحكومة في غزة خصوصاً صدور قانون الهيئة في غزة من قبل كتلة التغيير والإصلاح (حماس)، وعرقلة زيارات الهيئة لسجن غزة ومراكز الاعتقال التابعة للأمن الداخلي في قطاع غزة. وكانت الاجتماعات إيجابية، وقدمت خلالها وعود من قبل الأمن الداخلي أنه سيتم تقديم توصية إيجابية نحو تيسير مراقبة الهيئة لجميع السجون ومراكز الاعتقال.

وخلال الزيارة إلى غزة والتي دامت أسبوع، استطاعت إدارة الهيئة الاجتماع بشكلٍ فردي وجماعي مع موظفي الهيئة، والاستماع إلى احتياجاتهم وشكواهم. وتم معالجة وتلبية العديد من القضايا الداخلية والإدارية المتعلقة ببرنامج غزة بعد الزيارة. واستناداً إلى الزيارة لغزة، قدمت توصيات محددة إلى مجلس الإدارة متعلقة بالمزيد من المتابعة مع المسؤولين في قطاع غزة والوسيلة لضمان حضور المزيد من الموظفين والمفوضين في قطاع غزة. وأوصت أيضاً أن تحافظ الهيئة على مكتبها في خان يونس، مكتب الوسط وجنوب غزة، وأوصى بأن يتم إعطاء المزيد من الفرص لموظفي الهيئة للتدريب وبناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والدولي. وأوصى أيضاً أنه ينبغي بذل مبادرة للسماح لاجتماع مقبل لجميع موظفي الهيئة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

عملية تدوير الموظفين في الهيئة تعتبر منخفضة، ولم يترك أي موظف الهيئة خلال النصف الأول من عام

2011.